



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السنة ثانية جذع مشترك	التاريخ 2025/05/15 المدة: ساعة ونصف التوقيت 10:00 11:30
المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر	الاسم..... اللقب..... الفوج.....

امتحان السداسي الثاني في مادة المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر

نص السؤال الأول: (7,5 نقاط).

"إن الأزمة في النظام السياسي العربي ليست في غياب الدولة، بل في غياب الدولة المؤسسة، الدولة التي تحكمها القوانين وتضبطها المؤسسات".

من كتاب عبد الإله بلقزيز "الدولة في الفكر العربي المعاصر"

- اشرح المفاهيم الواردة في النص أعلاه

نص السؤال الثاني: (12,5 نقطة).

تميزت المرحلتان السياسيتان في الجزائر ما بين 1965 و1989 بوجود بنية سلطوية قائمة على الرئاسة القوية والحزب الواحد، لكنها شهدت داخلياً صراعاً متنامياً بين تيارين: التيارات المحافظ المرتكز على شرعية الثورة، قيادة الجيش، والتسيير المركزي الموجه . التيار الإصلاحي المتأثر بالتجارب الدولية والتحولت الاقتصادية، والذي سعى نحو الانفتاح الاقتصادي والسياسي التدريجي .

- على ضوء ما درست واستنادا الى ما سبق:

كيف انعكس الصراع غير المعلن بين التيارين المحافظ والإصلاحي داخل بنية النظام السياسي في الجزائر ما بين 1965 و1989 على مسار التحول نحو التعددية السياسية، وعلى طبيعة أداء المؤسسات خلال مرحلتين بومدين والشاذلي؟

- يتعين اعتماد خطة منهجية قبل الاجابة.



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السنة ثمانية جذع مشترك	التاريخ 2025/05/15 المدة: ساعة ونصف التوقيت 10:00 11:30
المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر	الاسم..... اللقب..... الفوج.....

الإجابة النموذجية السداسي الثاني في مادة المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر

نص السؤال الأول: (7,5 نقاط).

"إن الأزمة في النظام السياسي العربي ليست في غياب الدولة، بل في غياب الدولة المؤسسة، الدولة التي تحكمها القوانين وتضبطها المؤسسات".

من كتاب عبد الإله بلقزيز "الدولة في الفكر العربي المعاصر"

- اشرح المفاهيم الواردة في النص أعلاه

1. النظام السياسي:

هو الإطار العام الذي تنظم من خلاله السلطة والعلاقات بين الحاكم والمحكوم في الدولة. ويتضمن مجموعة من المؤسسات الرسمية (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية) وغير الرسمية (الأحزاب، النقابات...) التي تمارس من خلالها السلطة وتُدار بها الشؤون العامة. في السياق العربي، يُشير مفهوم النظام السياسي إلى أنماط حكم تتسم غالبًا بالمركزية والسلطوية، مع غياب التوازن بين السلطات وضعف المشاركة السياسية.

2. الدولة:

الدولة هي كيان سياسي قانوني يتمتع بالسيادة على إقليم محدد ويضم شعبًا دائمًا وسلطة سياسية تمارس السيادة داخليًا وخارجيًا. تُعتبر الدولة الأداة التنظيمية الأساسية التي تدير الشأن العام وتحافظ على الأمن وتوفر الخدمات. في النص، لا تُطرح "الدولة" من حيث وجودها الفيزيائي أو القانوني، بل من حيث نوعيتها: هل هي دولة حديثة مؤسسة أم مجرد سلطة بدون بنية مؤسسية حقيقية؟

3. المؤسسات السياسية:

هي الهياكل الرسمية التي تُمارس من خلالها السلطة السياسية داخل الدولة، مثل: البرلمان، الحكومة، القضاء، الأحزاب، والهيئات الرقابية. وجود مؤسسات لا يعني بالضرورة فعاليتها، إذ يشير النص إلى أن الأزمة تكمن في غياب الدولة المؤسسة، أي الدولة التي تعمل من خلال مؤسسات مستقلة وفاعلة تضبط السلطة، لا تلك التي تهيمن عليها شخصيات أو أجهزة غير خاضعة للمساءلة.

نص السؤال الثاني: خطة منهجية وإجابة تحليلية (12.5 نقطة)

السؤال:

كيف انعكس الصراع غير المعلن بين التيارين المحافظ والإصلاحي داخل بنية النظام السياسي في الجزائر ما بين 1965 و1989 على مسار التحول نحو التعددية السياسية، وعلى طبيعة أداء المؤسسات خلال مرحلتَي بومدين والشاذلي؟
الخطة المنهجية للإجابة:

مقدمة

1. السياق السياسي العام (1965–1989)

2. التيار المحافظ والتيار الإصلاحي

3. أثر الصراع على طبيعة النظام السياسي وأداء المؤسسات

4. دور الصراع في الانتقال نحو التعددية السياسية

الخاتمة

مقدمة:

شهد النظام السياسي الجزائري بين عامي 1965 و1989 تماسكًا سلطويًا ظاهرًا قائمًا على هيمنة الرئاسة والحزب الواحد، إلا أن الواقع الداخلي للنظام كان يعاني من توترات وصراعات بين تيارين رئيسيين: المحافظ والإصلاحي. هذا الصراع، رغم عدم علنيته، لعب دورًا محوريًا في بلورة التحولات السياسية والمؤسسية، خاصة مع اقتراب نهاية الثمانينات.

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهم الصراع بين التيارين في تسريع الانتقال نحو التعددية، وما هو أثره على أداء الدولة ومؤسساتها في تلك الحقبة؟

العرض:

1. السياق العام للنظام السياسي: (1965–1989)

- قيام نظام سلطوي بعد الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة سنة 1965 بقيادة هواري بومدين.
- تركيز السلطة في يد الرئاسة والحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني).
- اعتماد الاقتصاد الموجه وتهميش التعددية السياسية.

2. التيار المحافظ وتوجهاته:

- تأكيد على شرعية الثورة وتقديس دور جيش التحرير الوطني.
- مركزية القرار السياسي والاقتصادي.
- معارضة الانفتاح السياسي خوفًا من زعزعة استقرار النظام.

3. التيار الإصلاحي وتوجهاته:

- بروز رموز إصلاحية خاصة خلال حكم الشاذلي بن جديد.
- التأثر بالتغيرات العالمية (سقوط الأنظمة الاشتراكية، الانفتاح الاقتصادي).
- السعي إلى تحرير الاقتصاد والانفتاح التدريجي على التعددية السياسية.

4. مظاهر الصراع وانعكاساته:

- داخل حزب جبهة التحرير الوطني والمؤسسات العليا ظهرت تناقضات بين التيارين.

- استمرار هيمنة المحافظين في مرحلة بومدين، لكنهم فقدوا نفوذهم النسبي خلال مرحلة الشاذلي.
 - أدى الصراع إلى تذبذب في السياسات العامة (إصلاحات اقتصادية دون إصلاح سياسي حقيقي في البداية).
 - ساهمت الضغوط الاجتماعية والأزمات الاقتصادية (احتجاجات أكتوبر 1988) في ترجيح كفة الإصلاحيين.
5. نحو التعددية السياسية:

- بعد أحداث 1988، أصبح التحول السياسي أمراً واقعاً لا مفر منه.
- إقرار دستور 1989 الذي نص على التعددية الحزبية وحرية التنظيم السياسي.
- هذا التحول لم يكن نتيجة قناعة جماعية، بل مخرجاً من الأزمة السياسية والاجتماعية، وهو ما يكشف الطابع القسري والنتيجة المركبة لصراع التيارين.

الخاتمة:

يتضح أن الصراع الداخلي بين التيارين المحافظ والإصلاحي، رغم كونه غير معلن، شكّل البنية العميقة للنظام السياسي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. هذا الصراع كان له الأثر المباشر في تآكل شرعية السلطوية ودفع البلاد نحو انفتاح سياسي متأخر، اتضح معاملة في دستور 1989، غير أنه بقي محملاً بتناقضات المرحلة السابقة، ما أثر لاحقاً على مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر.